الكويت تحتفل اليوم بالذكرى الأولى لتولي سموه مقاليد الحكم

نواف الأحمد.. مسيرة حافلة بالإنجازات ومحطات متميزة من المناصب الرسمية والمواقف الوطنية المشرفة

سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد أثناء أدائه اليمين الدستورية في جلسة مجلس الأمة

حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح يسجل كلمته السامية بسجل الشرف في مجلس الأمة

بعد مسيرة حافلة بالإنجازات ومحطات متميزة من المناصب الرسمية والمواقف الوطنية المشرفة، بايعت الكويت في 29 سبتمبر عام 2020 سمو الشيخ نواف الأحمد، أميراً للبلاد وقائداً لمسيرتها خلفاً للأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد «طيب الله ثراه».

وفي ذلك اليوم الذي تحل ذكراه السنوية اليوم الأربعاء، نودي بسمو الشيخ نواف الأحمد، ليكون الحاكم السادس عشر للكويت في ظل إجراءات سلسة لعملية انتقال مسند الإمارة كما عهدتها البلاد عند تولي حكام الكويت الإمارة خلفا لأسلافهم الكرام.

واجتمع مجلس الوزراء في ذلك اليوم، ونادى بسمو الشيخ نواف الأحمد، أميراً للبلاد باعتبار سموه ولياً للعهد ووفقاً لأحكام الدستور الكويتي والمادة الرابعة من القانون رقم 4 لسنة 1964 في شأن أحكام توارث الإمارة بما عرف عن سموه من حكمة وعفة وإخلاص وتفان لكل ما فيه رفعة الكويت ومصلحتها وأمنها وازدهارها.

وهكذا توج سموه أميراً للبلاد بعد نحو 58 عاما من العطاء في مناصب عدة خدم خلالها الكويت في عهد عدد من أمرائها الكرام ونال تزكيتهم وثقتهم جميعاً وبدأها بتعيينه محافظاً لمحافظة حولي ثم وزيراً للداخلية ثم وزيراً للدفاع فوزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل ثم نائباً لرئيس الحرس الوطني فنائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية.

وكانت محطته الأخيرة قبل توليه مسند الإمارة هي ولاية العهد وفقاً للأمر الأميري الذي أصدره الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد «رحمه الله» في السابع من فبراير عام 2006 بتزكية سمو الشيخ نواف الأحمد لولاية العهد لما عهد في سموه من صلاح وجدارة وكفاءة تؤهله لتولي هذا المنصب واستمر فيه 14 عاما سنداً أميناً للأمير الراحل ومشاركا في اتخاذ القرارات التي تسهم في تطور البلاد والمحافظة على أمنها واستقرارها.

وفي 30 سبتمبر، أدى سمو الشيخ نواف الأحمد اليمين الدستورية أميراً للبلاد أمام جلسة خاصة لمجلس الأمة وفق المادة (60) من الدستور التي تنص على أن «يؤدي الأمير قبل ممارسة صلاحياته في جلسة خاصة لمجلس الأمة اليمين الآتية..أقسم بالله العظيم أن أحترم الدستور وقوانين الدولة وأذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله وأصون استقلال الوطن وسلامة أراضيه».

وبدأت البلاد في عهد سموه مرحلة تاريخية في مسيرة البناء والعطاء إكمالاً للمراحل التي بدأها أسلافه الكرام كما بدأت خططاً جديدة تعتمد فيها على معطيات الحاضر لبناء مستقبل زاهر تواكب فيه مستجدات العصر وتطوراته وتتبوأ المكانة التي تستحقها إقليمياً وعالمياً.

وشغلت القضايا المحلية الاهتمام الأكبر لدى سمو أمير البلاد خلال السنة الأولى من عهده الميمون نظرا لما عرف عنه من اهتمام بالغ بالتفاصيل التي تتعلق بشؤون الوطن وأمور المواطنين فضلاً عن الظروف الطارئة التي شهدها العالم الناجمة عن انتشار فيروس كورونا المستجد والتي استدعت من سموه توجيه الجهات المعنية إلى بذل جهودها الحثيثة للحد من تداعياتها على البلاد.

وفي الجانب الاقتصادي، كان سموه يزود الجهات المعنية بالعمل على كل ما يسهم في تحفيز القطاعات الاقتصادية وتطوير منتجاتها وخدماتها وخلق فرص استثمارية تنافسية فضلا عن الاهتمام بالقطاعين الصناعي والزراعي وتطوير منتجاتهما وصادراتهما.

وأولى سموه اهتماماً بالغاً لفئة الشباب ووجه إلى العمل على رعايتهم وفتح آفاق المستقبل أمامهم من خلال تأهيلهم بأفضل الوسائل العلمية والأكاديمية وغرس القيم الكويتية الأصيلة في نفوسهم ليشاركوا في مسيرة التنمية والبناء باعتبارهم مستقبل الوطن وثروته الحقيقية.

وعلى الصعيد الإعلامي، كان سموه يؤكد أهمية المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتق المؤسسات الإعلامية في التعبير عن قضايا البلاد وهموم المواطنين وفق ما تمليه عليها ضمائرها وتخاف الله في وطنها وشعبها.

وحرص سمو أمير البلاد على تكريم المواطنين أصحاب الإنجازات المتميزة والمبادرات الرائدة والإشادة بما حققوه من عطاءات وتشجيعهم على المزيد من التميز والنجاح ليسهموا في تطور وطنهم وازدهاره ورفع رايته في كل المحافل.

وتوجت جهود الكويت التي بدأها الأمير الراحل «طيب الله ثراه» وكثفها سمو الشيخ نواف الأحمد، في مجال المصالحة الخليجية العربية بتوقيع اتفاق العلا في الخامس من يناير الماضي على هامش القمة الخليجية التي عقدت في المملكة العربية السعودية ليتحقق الحلم الذي لطالما حرصت الكويت على رؤيته على أرض الواقع وكان لها الدور الكبير في التوصل إليه.

واستمر صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد، في النهج الذي سارت عليه الكويت فيما يخص علاقاتها مع أشقائها العرب فكان يحرص على التنسيق مع القادة العرب في كل ما يخص القضايا العربية والتعاون البناء معهم لحل المشكلات التي تواجه الأمة العربية مع التركيز على القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب الأولى.

واختط سمو أمير البلاد في علاقات الكويت مع دول العالم النهج الذي لطالما عهدته الكويت طوال العقود الماضية من حيث احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والتمسك بالشرعية الدولية والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وحل وتسوية النزاعات بين الدول عبر الحوار والطرق السلمية.

وقد ولد سموه في 25 يونيو 1937 وكان الابن السادس من الأبناء الذكور للامير الراحل الشيخ أحمد الجابر الصباح امير الكويت العاشر «رحمه الله» الذي تولى الحكم في الكويت ما بين عامي 1921 و1950 وكان القدوة لأبنائه وللحكام الذين أتوا بعده.

ولطالما كان سمو الشيخ نواف الأحمد، قريباً من المواطنين طوال مسيرته السياسية فكانوا يشاهدونه في مناسباتهم المتنوعة ويستقبلونه في ديوانياتهم لمشاركتهم أفراحهم أو أحزانهم أو زيارة مرضاهم كما كان يستقبلهم لتلمس حاجاتهم وتلبية متطلباتهم. ومنذ استقلال البلاد كان لسموه بصمة في العمل السياسي، ففي 12 فبراير عام 1962، عينه الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم «رحمه الله»، محافظاً لحولي وظل في هذا المنصب حتى 19 مارس عام 1978 عندما عين وزيراً للداخلية في عهد الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد «رحمه الله» حتى 26 يناير 1988 عندما تولى وزارة الدفاع.

وبعد تحرير الكويت من الغزو العراقي الغاشم عام 1991، تولى سمو الشيخ نواف الأحمد حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في 20 أبريل 1991 واستمر في ذلك المنصب حتى 17 أكتوبر 1992.

وفي 16 أكتوبر 1994 تولى سموه منصب نائب رئيس الحرس الوطني واستمر فيه حتى 13 يوليو 2003، عندما تولى وزارة الداخلية، ثم صدر مرسوم أميري في 16 أكتوبر من العام ذاته بتعيين سموه نائباً أول لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية وبقي في هذا المنصب حتى تعيينه ولياً للعهد في عام 2006.

ويتميز سمو الشيخ نواف الأحمد بالحرص الشديد على تعزيز الفضائل والقيم ويؤمن بأهمية وحدة وتكاتف أبناء الكويت جميعا باعتبار أن قوة الكويت في وحدة أبنائها وأن تقدمها وتطورها مرهون بتآزرهم وتلاحمهم ووحدتهم وتفانيهم وإخلاصهم في أعمالهم.

في الذكرى الأولى لوفاة الأمير الراحل

صباح الأحمد.. باقٍ في قلوب الكويتيين وسجل العظماء

الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد «طيب الله ثراه»

مع حلول الذكرى الأولى لوفاة الأمير الراحل، الشيخ صباح الأحمد «طيب الله ثراه»، التي تصادف اليوم الأربعاء تستذكر الكويت بقلوب يعتصرها الأسى ويغمرها الحزن أمير العطاء والوفاء الذي عاشت في كنف قيادته 14 عاما خلد فيها اسمها في المحافل الإقليمية والعربية والعالمية.

ففي التاسع والعشرين من سبتمبر عام 2020 نكست الكويت أعلامها واتشحت بالسواد بيوتها وعمت الأحزان مناطقها بعد إعلان وفاة أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد عن عمر ناهز 91 عاماً عرفه الكويتيون خلالها أباً وأخاً وقائداً أسهم في دفع عجلة التنمية فيها وتحقيق نهضتها وتعزيز استقرارها.

وبرحيل الشيخ صباح الأحمد، فقدت الكويت أحد كبار قادتها وصانعي أمجادها كما فقد الوطن العربي قائداً حكيماً لطالما كان حريصاً على توحيد كلمته وتمتين صفوفه ووأد الخلاف بين دوله فيما فقد العالم أميراً للإنسانية وقائداً للسلام بين مجتمعاته.

ومنذ أن تولى دفة الحكم في البلاد يوم 29 يناير 2006، حرص الشيخ صباح الأحمد، على السير على النهج الحكيم الذي سار عليه أسلافه الحكام الكرام طوال العقود الماضية في أداء دور فاعل في مسيرة الأمن والاستقرار في المنطقة ودرء الخلافات بين دولها وتحقيق السلام في مجتمعاتها.

وعلى الصعيد الداخلي، قاد الأمير الراحل البلاد نحو التطور والتنمية والازدهار في مرحلة صعبة شهدت فيها المنطقة تحديات كبيرة واهتم ببناء الإنسان باعتباره أثمن الموارد التي يملكها الوطن وعماد نهضته وتطوره ورخائه.

وحظي الأمير الراحل حين تولى دفة الحكم باعتباره الحاكم الخامس عشر لدولة الكويت بتأييد شعبي ورسمي كبير وتمت مبايعته بالإجماع من أعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية في ذلك اليوم الميمون من يناير ليصبح أول أمير منذ عام 1965 يؤدي اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة.

ولطالما عرف الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد، بانتهاج سياسة حكيمة حافظ من خلالها على مكانة متميزة للكويت في محطيها الخليجي والعربي والدولي وشهد العالم بأسره نجاحاته الدبلوماسية في نصرة القضايا العادلة للشعوب وحماية البلاد من أي تأثير يهدد كيانها والوصول بها إلى بر الأمان في محيط مضطرب بالتهديدات.

وإذا كانت البلاد قد عاشت تحت قيادته خلال الأعوام الأربعة عشر الماضية فقد سبقتها عقود من العمل الرسمي تبوأ خلالها عددا من المناصب أسهم من خلالها في تعزيز مسيرة بناء الوطن وتوطيد أركانه وترسيخ مكانته.

ونال أمير البلاد الراحل خلال مسيرته العشرات من الأوسمة والقلادات والأوشحة كان آخرها حصوله في 18 سبتمبر عام 2020 على (وسام الاستحقاق العسكري برتبة قائد أعلى) من الولايات المتحدة الذي يعد أعلى وسام عسكري يمنح عن جدارة لقائد غير أمريكي تقديرا لجهوده السامية وإنجازاته المتميزة.

والشيخ صباح الأحمد «رحمه الله»، هو الابن الرابع للأمير الراحل الشيخ أحمد الجابر الصباح الذي توسم في نجله الفطنة والذكاء منذ صغر سنه فأدخله (المدرسة المباركية) ثم أوفده إلى بعض الدول للدراسة واكتساب الخبرات والمهارات التي ساعدته على ممارسة العمل في المناصب الرسمية.

وبدأت مسيرة العطاء لأمير البلاد الراحل في عام 1954، حينما عين عضوا في اللجنة التنفيذية العليا التي عهد إليها آنذاك مهمة تنظيم مصالح الحكومة ودوائرها الرسمية.

وفي عام 1955 تولى الشيخ صباح الأحمد، منصب رئيس دائرة الشؤون الاجتماعية والعمل فنظم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل لاسيما في ضوء تدفق العمال من دول عربية وأجنبية إلى الكويت واستحدث مراكز التدريب الفني والمهني للشباب ورعاية الطفولة والأمومة والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة وشجع الجمعيات النسائية والأندية الرياضية.

وأولى فقيد الكويت اهتماماً بالفنون فأنشأ أول مركز لرعاية الفنون الشعبية في الكويت عام 1956 وفي عام 1957 أضيفت الى مهامه رئاسة دائرة المطبوعات والنشر فأصدر الجريدة الرسمية للكويت (الكويت اليوم) وأنشأ مطبعة الحكومة لتلبية احتياجاتها من المطبوعات وأشرف على إصدار مجلة (العربي).

وأبدى الأمير الراحل اهتماما كبيراً بإحياء التراث العربي وإعادة نشر الكتب والمخطوطات القديمة فشكل لجنة خاصة لمشروع (كتابة تاريخ الكويت) وأسهم في إصدار قانون المطبوعات والنشر الذي كان له دور مميز في تحقيق الصحافة الكويتية مكانة مرموقة بين مثيلاتها العربية.

وبعد استقلال دولة الكويت عام 1961 عين عضواً في المجلس التأسيسي الذي عهدت إليه مهمة وضع دستور البلاد ثم عين في أول تشكيل وزاري عام 1962 وزيرا للارشاد والأنباء.

وفي 28 يناير 1963 وبعد إجراء أول انتخابات تشريعية لاختيار أعضاء مجلس الأمة عين فقيد الكويت وزيراً للخارجية لتبدأ مسيرته مع العمل السياسي الخارجي والدبلوماسية التي برع فيها فاستحق لقب مهندس السياسة الخارجية الكويتية وعميد الدبلوماسيين في العالم بعد أن قضى 40 عاماً على رأس تلك الوزارة ربانا لسفينتها في أصعب الظروف والمواقف السياسية التي شهدتها البلاد.

ويستذكر الكويتيون بكل فخر الدور الكبير للشيخ صباح الأحمد، عندما كان وزيرا للخارجية حين رفع علم الكويت فوق مبنى الأمم المتحدة بعد قبولها عضوا فيها في 11 مايو 1963.

ولطالما أعربت الدول العربية عن تقديرها لجهود الشيخ صباح في جمع الأشقاء وسعيه الدؤوب لحل الخلافات عندما شارك في وضع حد للحرب الأهلية باليمن في أغسطس 1966 وأسهم في توقيع اتفاق سلام بين اليمن الجنوبي واليمن الشمالي في أكتوبر 1972 إضافة إلى نجاحه عام 1984 بإنهاء الحرب الإعلامية وإقامة علاقات دبلوماسية بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية.

واختط الأمير الراحل منذ نحو خمسة عقود منهجاً واضحاً للسياسة الخارجية للكويت فجنب البلاد أخطاراً كبيرة في مراحل حرجة في تاريخها من خلال انتهاج مبدأ التوازن في التعامل مع القضايا السياسية ومن أبرزها الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت من عام 1980 حتى عام 1988 وما نتج عنها من تداعيات أثرت على أمن الكويت واستقرارها داخليا وخارجيا.

وبذل الشيخ صباح طوال سنوات قيادته لوزارة الخارجية جهداً كبيراً في تعزيز وتطوير علاقات الكويت الخارجية مع مختلف دول العالم لاسيما الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ومع الأمم المتحدة ومنظماتها المتنوعة.

وشهدت البلاد نتيجة ذلك استقرارا في سياستها الخارجية وثباتا اتضحت ثماره في الثاني من أغسطس عام 1990 عندما وقف العالم أجمع مناصرا للحق الكويتي في وجه الغزو العراقي الغاشم وأثمر ذلك صدور قرار مجلس الأمن رقم 678 الذي أجاز استخدام كل الوسائل بما فيها العسكرية ضد العراق ما لم يسحب قواته من الكويت.

ولعل احتضان دولة الكويت اليوم لعشرات الممثليات الدبلوماسية على أراضيها من سفارات وقنصليات ومراكز لمنظمات دولية وإقليمية لهو دليل ناصع على نجاح سياسة فقيد الكويت الدبلوماسية وحسن قيادته للسياسة الخارجية الكويتية.

ونظراً إلى القدرات القيادية التي تمتع بها الشيخ صباح «رحمه الله»، فقد أسندت إليه مناصب عدة إضافة الى منصب وزير الخارجية فعين وزيراً للإعلام بالوكالة ما بين 2 فبراير 1971 و3 فبراير 1975 وفي 16 فبراير 1978 عين نائباً لرئيس مجلس الوزراء وفي 4 مارس 1981 تسلم حقيبة الإعلام بالوكالة إضافة إلى وزارة الخارجية حتى 9 فبراير 1982.

وفي 3 مارس 1985 عين نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية حتى 18 أكتوبر 1992 عندما تولى منصب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية.

وفي 13 يوليو 2003، صدر مرسوم أميري بتعيين فقيد الكويت رئيساً لمجلس الوزراء وهي المرة الأولى في تاريخ الكويت التي يتم وضعهم في مقدمة اهتماماته من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة سعياً إلى تحقيق الهدف الأمثل الذي سعى إليه وهو تحويل البلاد إلى مركز مالي وتجاري إقليمي لتستعيد الكويت دورها التاريخي ك (لؤلؤة الخليج).

واستمر فقيد الكويت في مسيرة العطاء رئيسا لمجلس الوزراء حتى يناير عام 2006 عندما اجتمع ذلك المجلس واتخذ قراراً بالإجماع بتزكيته أميراً للبلاد وفقاً لقانون توارث الامارة.

وشهدت الكويت خلال حكم الشيخ صباح «رحمه الله» نهضة تنموية شاملة مرتكزة على مجموعة من المشاريع الضخمة من أبرزها مدينة (صباح الأحمد البحرية) التي تعد أول مدينة ينفذها القطاع الخاص ما يدل على حرصه على إعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في المساهمة في تنمية الكويت وتنشيط عجلة الاقتصاد.

وأطلقت الكويت في عهده فيها الفصل بين منصبي ولاية العهد ورئاسة مجلس الوزراء.

ولم يقتصر نجاح الأمير الراحل عند السياسة الخارجية فقط، وإنما استمر هذا العطاء والنجاح عند توليه قيادة دفة السياسة الداخلية للبلاد فقد حرص خلال توليه منصب رئاسة الوزراء على تبني رؤية استشرافية للتنمية في الكويت تشمل مختلف قطاعات الدولة وعلى رأسها القطاع الاقتصادي.

ولتعزيز تلك الرؤية وتنفيذها قام الشيخ صباح الأحمد «رحمه الله»، بتشجيع القطاع الخاص وفتح فرص العمل الحر أمام الشباب الذين وضعهم في مقدمة اهتماماته من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة سعياً إلى تحقيق الهدف الأمثل الذي سعى إليه وهو تحويل البلاد إلى مركز مالي وتجاري إقليمي لتستعيد الكويت دورها التاريخي ك (لؤلؤة الخليج).

واستمر فقيد الكويت في مسيرة العطاء رئيسا لمجلس الوزراء حتى يناير عام 2006 عندما اجتمع ذلك المجلس واتخذ قراراً بالإجماع بتزكيته أميراً للبلاد وفقاً لقانون توارث الامارة.

وشهدت الكويت خلال حكم الشيخ صباح «رحمه الله» نهضة تنموية شاملة مرتكزة على مجموعة من المشاريع الضخمة من أبرزها مدينة (صباح الأحمد البحرية) التي تعد أول مدينة ينفذها القطاع الخاص ما يدل على حرصه على إعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في المساهمة في تنمية الكويت وتنشيط عجلة الاقتصاد.

وأطلقت الكويت في عهده عدداً من المشاريع الضخمة التي ترتبط بمختلف القطاعات الخدمية في البلاد مثل مشروع (مستشفى جابر) و (ميناء مبارك) و (جسر جابر) و (مشروع مصفاة الزور) و (مبنى المطار الجديد) و (استاد جابر الرياضي) إضافة إلى تنفيذ المدن الاسكانية الجديدة ومن أبرزها (مدينة المطلاع السكنية).

وحرص فقيد الكويت على تعزيز الوحدة الوطنية وتماسك أبناء الكويت وتكاتفهم ورص صفوفهم في ضوء الأخطار والتقلبات التي كانت تعصف بالمنطقة من حين إلى آخر.

وعلى الصعيد الخارجي تبوأت الكويت مكانة مرموقة بين دول العالم استحقت عليه اختيارها من قبل الأمم المتحدة (مركزا للعمل الإنساني) وأطلق على فقيد الكويت حينها لقب (قائد للعمل الإنساني) لاسيما بعد أن استضافت الكويت المؤتمر الدولي للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية لثلاث دورات متتالية وقدمت تبرعات سخية لاغاثة اللاجئين السوريين.

ولم تنس الكويت القضية الفلسطينية التي اعتبرتها قضيتها العربية الأولى منذ بدايتها وحتى اليوم فاستمر الدعم الكويتي للفلسطينيين وازدادت وتيرته في عهد الأمير الراحل.

وإذا رحل الشيخ صباح الأحمد «رحمه الله» بجسده فستظل إنجازاته البارزة مدونة في سجل تاريخ الكويت وعطاءاته خالدة في مسيرتها الحديثة وإسهاماته ومبادراته منارة للأجيال تقتدي بها لتسهم بدورها في بناء الوطن وازدهاره.

الجثمان الطاهر لفقيد الوطن